الأمم المتحدة

A/65/117

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البندان ١٣ و ١١٧ من القائمة الأولية*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي التي تعقدها الجمعية العامة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يتشرف رئيس الجمعية العامة بأن يحيل موجز وقائع جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي التي عقدتها الجمعية العامة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والمعدة عملا بالفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤ (انظر المرفق).

* A/65/50.

160710 150710 10-44377 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

موجز وقائع جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي التي عقدتها الجمعية العامة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة جلسات استماع غير رسمية لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في نيويورك، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤. ونظم جلسات الاستماع رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة كمساهمة في العملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك.

٢ - وحُددت مواضيع جلسات الاستماع استنادا إلى تقرير الأمين العام الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ''الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥'' (A/64/665)[(١)]. وتم عقد أربع جلسات لتبادل الآراء تحت المواضيع التالية: ''بناء غد أفضل: الإجراءات المحلية والاستراتيجيات الوطنية والهياكل العالمية''؛ و ''الشراكات المتكافئة والشاملة: المساءلة في مجال مكافحة الفقر''؛ و ''استدامة التنمية والصمود في وجه الأزمات''؛ و ''الانتقال من القول إلى السياسة: ١ ٦٦٠ يوما قبل الموعد النهائي''.

٣ - وشارك في جلسات الاستماع ٤٦ متكلما و ٥١٩ مراقبا، يمثلون ٣٣٥ منظمة غير حكومية ومنظمة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ممثلين للدول الأعضاء والمراقبين. وكان أكثر من نصف المشاركين من النساء.

٤ - ويوفر موجز وقائع الجلسات هذا تبادل الآراء للدول الأعضاء مصدرا في مشاوراتها بشأن الوثيقة الختامية التي سيعتمدها الاجتماع العام الرفيع المستوى. ويتضمن الموجز بعض المبادئ التوجيهية والمقترحات المقدمة من المجتمع المدني والقطاع الخاص تتعلق بالمضي قدما نحو

---

(١) يمكن الاطلاع على مشاورة عالمية على الإنترنت تمت على أساس التقرير الشامل للأمين العام، شارك فيها ما يزيد عن ١٦٠ منظمة دولية ووطنية ومنظمة محلية من منظمات المجتمع المدني على العنوان التالي: <www.un-ngls.org/mdgconsultation>. ويمكن الاطلاع على البيانات الخطية الصادرة عن جلسات الاستماع على العنوان التالي: <http://www.un-ngls.org/mdg2010>.

عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال أطر المساءلة القائمة على المشاركة. ويحدد موجز الوقائع مجموعة من المقترحات المحددة في إطار الأهداف من ١ إلى ٨، كجزء من ''خطة عالمية ابتكارية للأهداف الإنمائية للألفية'' كما دعا إلى ذلك العديد من منظمات المجتمع المدني.

مبادئ توجيهية ومقترحات للمضي قدما

٥ - أكد المشتركون أن الأهداف الإنمائية للألفية وفرت إطارا مشتركا وموحدا للتنمية وأداة تعبئة مفيدة.

٦ - وأكد العديد من المتكلمين من جديد رسالة الأمين العام في تقريره (A/64/665) التي مفادها أن الأهداف الإنمائية للألفية تستند إلى إعلان الألفية[٢] وأنها تعبير عن حقوق الإنسان. ومن تلك الحقوق أكد المشتركون على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية. وأشار المشتركون إلى أنه على الرغم من أن أكثر من نصف سكان العالم هم من النساء، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين ظل مع ذلك أحد أصعب الأهداف التي تترتب عليها مضاعفات فيما يتعلق بتحقيق جميع الأهداف.

٧ - ويرى العديد من المتكلمين أن ظهور الأزمات الغذائية والاقتصادية والمناخية العالمية المتعددة أكد الشواغل التي أعرب عنها المجتمع المدني منذ سنوات عدة والتي مفادها أن النمط الإنمائي السائد خلال العقود الأخيرة نمط ليس مستداما. وردد العديد من المشتركين دعوة الأمين العام إلى تعزيز الملكية الوطنية للسياسات من أجل اتباع مسارات إنمائية أكثر شمولا وإنصافا ومستدامة بيئيا. واستلزم ذلك إتاحة حيز أكبر على مستوى السياسات لتعبئة الموارد المحلية ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية التطلعية مع الأهداف الإنمائية - التي لا تزال غالبا مقيدة بشروط خارجية غير مناسبة وقواعد تجارية وقيود تفرضها الأسواق المالية الدولية. وهذا ما يلمّح إلى ضرورة إجراء إصلاحات رئيسية في التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - وفي حين لم تتمكن البلدان المتقدمة النمو من الوفاء بالتزاماتها، فإن التوزيع المحلي المتفاوت للموارد في البلدان النامية أعاق أيضا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولوحظ أن بلدانا نامية عديدة حققت في السنوات الأخيرة مستويات نمو اقتصادي عالية غير أن الحد من الفقر وتوفير الوظائف لم يسايرا ذلك النمو - وهذا ما يسمى ''النمو من دون وظائف جديدة''.

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

٩ - وقدم المشتركون خلال جلسات الاستماع أمثلة على العديد من أفضل الممارسات التي يمكن توسيع نطاقها وتكرارها بهدف بلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال، لوحظ أن حكومة ملاوي أعادت في عام ٢٠٠٤ الإعانات الزراعية إلى صغار المزارعين. وفي الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧، أثمر ذلك زيادة في الإنتاجية ذات شقين، إذ تحول العجز الغذائي من ٤٣ في المائة إلى فائض غذائي بنسبة ٥٧ في المائة. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم من ٥٢ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وفي البرازيل، يشمل برنامج ''القضاء على الجوع'' التحويلات النقدية، ومصارف الأغذية، والمطابخ الخيرية والوجبات المدرسية واستفاد منه ما يزيد عن ٤٤ مليون برازيلي يعانون الجوع. وقد ساعد ذلك على خفض نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية بنسبة ٧٣ في المائة. وفي الهند، فإن الخطة الوطنية لضمان العمل في الريف توفر ضمانا قانونيا للعمل لمدة مائة يوم لفرد واحد على الأقل من أفراد الأسر المعيشية الريفية بالأجر القانوني الأدنى، وشملت الخطة نحو ٤٠ مليون أسرة معيشية تعيش دون مستوى الفقر. وتعزز هذه الأمثلة الرأي القائل أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة.

١٠ - ورحب مشتركون عدة بإصرار الأمين العام على توخي نهج شمولي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالة توخي نهج ''قطاعي'' إزاء الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج تفيد الشباب من الخدمات الصحية والتعليمية الكافية فقط في مواجهة نظام اقتصادي لا يوفر وظائف منتجة كافية. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية غايات مصممة بهدف معالجة أكثر حالات التفاوت بين الجنسين حدة، حيث أُحرز تقدم في مجال التحاق الفتيات بالتعليم يفوق ما أُحرز في خفض معدلات وفيات الأمهات. وتوجه المشتركون بدعوات لإجراء المزيد من الاستثمارات لتحسين وضع الأهداف الإنمائية للألفية والمناطق التي حادت عن مسارها أكثر من غيرها، والتي يجب توفير موارد إضافية لها لتفادي تقليص التقدم المتواصل المحرز في بقية الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السياق نفسه، فإن المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد البيئية (في إطار الهدف ٧) توفر لَبِنات أساسية للحد من الفقر في إطار الهدف ١. ويعني اتباع نهج أوسع نطاق للمعالجة الكاملة للعوائق الشاملة لعدة قطاعات التي تعوق تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية - سواء تعلق الأمر بالصعوبات المواجهة في تعبئة المزيد من الموارد، أو المسارات الإنمائية غير المستدامة وغير المنصفة، أو هياكل الحكم غير الخاضعة للمساءلة على المستويين الوطني والدولي.

١١ - وتتوقف المسؤولية المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ على تعزيز طرق المحاسبة. فمن خلال هذه الأطر، يجب أن تكون الدول الأعضاء مسؤولة، فرديا وجماعيا، أمام مواطنيها وتدعم مواصلة تمكينهم من النهوض بالتنمية. وينبغي أن تقوم آليات المحاسبة على مشاركة قوية من جانب المجتمع المدني وأن تكون ضاربة بجذورها في آليات حقوق الإنسان الوطنية والدولية. واعتبر أيضا المشتركون أن الأهداف والمؤشرات المحلية لرصد التقدم فيما يتعلق بالأثر المتفاوت للسياسات على الفئات المستبعدة والمهمشة اجتماعيا عوامل أساسية أيضا. واعتبر المشتركون أن إجراء مراجعة للأهداف الإنمائية للألفية قائمة على الاستبعاد على أساس نوع الجنس والاستبعاد الاجتماعي - بالتعاون الكامل مع المجتمع المدني - خطوة فورية ضرورية في إطار المساءلة الجديد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، الذي سيوافق عليه الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر.

١٢ - وانبثقت عن جلسات الاستماع التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز وتقوية دور آليات المحاسبة الوطنية والدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إعطاء المؤسسات النفوذ القانوني لرصد الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والنظر فيها. وينبغي أن تقدم الدول تقارير عن أدائها في مجال الأهداف الإنمائية للألفية في تلك الهيئات وتمتثل لقراراتها.

(ب) تصديق الدول على البروتوكولات الاختيارية الملحقة بمعاهدات حقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(ج) الإدماج المنهجي للإبلاغ عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والدولي في التقارير الوطنية المقدمة لآلية الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان وإلى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدة.

(د) كفالة مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، ومنظمات السكان الأصليين ومنظمات القواعد الشعبية للفقراء مشاركة كاملة وفعالة في تصميم وتخطيط وتنفيذ ورصد جميع البرامج والسياسات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويستلزم ذلك بدوره ضمان الحق في حرية التعبير والحق في الإعلام والحق في التجمع وتكوين الجمعيات.

(هـ) كفالة أن تكون جميع العمليات والسياسات الإنمائية التي تشمل أقاليم السكان الأصليين وسائر الأقليات الإثنية مرهونة بموافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة.

(و) تنفيذ ''اتفاقات إنمائية'' على الصعيد المحلي تقدم بموجبها السلطات المحلية التزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية التي تحددها المجتمعات المحلية؛ وإنشاء آليات شفافة لتمكين منظمات المجتمع المدني المحلية من محاسبة السلطات على كيفية إنفاق الأموال، والوفاء بالالتزامات، والسياسات؛ وبهدف مقاومة الفساد.

(ز) تعزيز الحكومات لالتزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصف ذلك أولويات شاملة لجميع القطاعات من أجل بلوغ جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ويجب أن تكون للمنظمات النسائية والمنظمات النسائية الشعبية آلية رسمية تمثلها بفعالية وانتظام في كيان الأمم المتحدة المعني بالقضايا الجنسانية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

(ح) تعزيز آليات الرصد والمساءلة المشتركة بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية وتعزيز اتساق السياسات الإنمائية ضمن إطار تشاركي يكفل تمثيلا قطريا أكثر توازنا. وينبغي أن يكون منتدى التعاون الإنمائي التابع للأمم المتحدة هو الآلية الرئيسية لتتبع التقدم في المساءلة المشتركة بين جميع الجهات الفاعلة للتنمية، مع تعزيز مشاركة بقية أصحاب المصلحة الرئيسيين.

(ط) ولوحظ مرارا وتكرارا أن إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر يتطلب أيضا وضع أطر تشاركية قوية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وهروب رؤوس الأموال (التي يمكن أن تبلغ قيمتها في بعض الحالات تريليون دولار في السنة بالنسبة للبلدان النامية ككل، أو عشرة أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية).

(ي) إيلاء الاهتمام بإنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي لكفالة مساءلة الإدارة الاقتصادية العالمية واتساقها مع الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الهدف ٨).

الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١٣ - أكد العديد من المشتركين على ضرورة إحراز تقدم حاسم في الهدف ١، ليس فقط للحد من الفقر والجوع، بل وكذلك للنهوض بجميع الأهداف الأخرى. وكرروا التأكيد أنه حتى قبل أن تسبب الأزمات الاقتصادية والغذائية العالمية انتكاسات كبيرة في إطار الهدف ١، فإن العدد المطلق للفقراء في أجزاء عدة من العالم قد زاد بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٥ ولذلك، أصر العديد من المشتركين على ضرورة إدماج استراتيجيات الحد من الفقر في

المستقبل ضمن الاستراتيجيات الإنمائية البديلة، مع تركيز الاهتمام الرئيسي على توليد المزيد من العمالة المنتجة بأجور أعلى، وعلى الاستثمارات الكبرى لدعم قدرات صغار المزارعين على إنتاج المواد الغذائية الأساسية لغرض السوق المحلية، والآليات اللازمة لحماية سبل عيشهم من الواردات الرخيصة وانخفاض الأسعار والكوارث الطبيعية.

١٤ - والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية هي:

(أ) كفالة أن يكون لدى البلدان النامية الحيز السياساتي اللازم لتحديد وتنفيذ أولوياتها الإنمائية الوطنية المقررة ديمقراطيا.

(ب) أن تضع البلدان النامية ''خطط إنقاذ'' وطنية للهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية ذات استراتيجية محددة التكلفة والمدة لتحقيق هدف خفض نسبة الجوع إلى النصف بينما تلتزم الجهات المانحة بتمويل ''الفجوات المالية'' كجزء من التزاماتها بالهدف ١.

(ج) دعم التمكين القانوني للفقراء، ومن ثمة يتعين على الحكومات إدماج أهداف حقوق الإنسان في سياسات الاقتصاد الكلي.

(د) دعم التنفيذ السريع للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل لحفز الانتعاش الاقتصادي والتحول الاجتماعي الاقتصادي، لا سيما لتقويم ''النمو غير المنتج للعمالة''، ووضع برنامج للحماية الاجتماعية في كل بلد وتحسين قدرات وحقوق الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك المرأة. وينبغي أن تدعم السياسات القطاعية كالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات متناهية الصغر في الاقتصاد غير الرسمي حيث يكسب غالبية العمال، الذين يحصلون على أقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، قوت يومهم.

(هـ) المحافظة على حزم الحوافز الاقتصادية لمواجهة الأزمة الجارية بل وإعادة تركيزها على الاستثمارات الكثيفة العمالة في الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات العامة الجيدة. ولمواجهة الدعوات القائلة بالإنهاء التدريجي لتدابير الحفز لغرض تصحيح الأوضاع المالية، ينبغي أن تكون هذه الاستثمارات دائمة إلى جانب جهود ترمي إلى تحقيق الفسحة المالية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

(و) دعم الخدمات المصرفية، والتأمين البالغ الصغر وسائر الخدمات المالية التي يمكن أن تفيد المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل والمجتمعات النائية، والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة جدا. وتيسير ضمانات القروض ومؤسسات الائتمان الصغرى والتدابير الأخرى الرامية إلى تحقيق اللامركزية في الوصول إلى المصادر المالية مثل المعاملات المصرفية

باستعمال الهاتف المحمول، وبصورة أعم الأعمال المصرفية من غير فروع المصارف باستخدام خدمات البريد ومنافذ البيع بالتجزئة الأخرى.

(ز) وضع أطر تنظيمية وإشرافية تمكينية وتناسبية تساعد على تحقيق الشمول المالي، مع مراعاة خصائص عملية الوصول إلى المجتمعات المحلية ناقصة الخدمات. وكفالة مستوى مناسب لحماية المستهلك بوصف ذلك عنصرا أساسيا لبناء علاقات طويلة الأجل قائمة على الثقة والاطمئنان.

(ح) قيام الحكومات والجهات المانحة بالاستثمار في صغار المزارعات كإجراء رئيسي لخفض نسبة الجوع إلى النصف، ذلك أن هذا الاستثمار يحقق ضعف النمو الذي يحققه الاستثمار في أي قطاع آخر. وينبغي أن تزيل الحكومات العوائق القانونية والعوائق الأخرى التي تواجهها منظمات المشاريع وقائدات الأعمال التجارية، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى ملكية الأرض والائتمان. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تركز المساعدة المقدمة للزراعة على المحاصيل الأساسية، وينبغي تشجيع الإنتاج المحلي لغرض الاستهلاك المحلي والمحافظة على التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية.

(ط) زيادة الإنفاق العالمي على الأمن الغذائي بما لا يقل عن ٤٠ بليون دولار في السنة لمواجهة الاحتياجات العاجلة في مجال مكافحة الجوع.

(ي) تشجيع الحوار بين صغار المزارعين، والعلماء وأصحاب الأعمال التجارية الزراعية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحث في الدوائر الحكومية لاستكشاف الممارسات الزراعية المستدامة التي تحسن الإنتاجية، والاستفادة من المعارف المحلية، مع المحافظة في الوقت نفسه على التربة والبيئة الطبيعية وإصلاحهما.

(ك) دعم تعزيز تنظيم صغار المزارعين لبناء علاقات أكثر إنصافا في شراكاتهم مع سائر الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات من أجل الزيادة في دخلهم. وتشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات لتوصيل المعارف والمعلومات إلى المزارعين.

(ل) وضع برنامج حماية اجتماعية شامل يتضمن عناصر من قبيل ضمان العمالة، والتحويلات النقدية، والحوافز النقدية والغذائية، ومشاريع العمالة في الأشغال العامة، والوجبات المدرسية المجانية، واستحقاقات البطالة وغير ذلك من المنح الاجتماعية. ويجب توخي الحذر في تصميم هذه المخططات لتفادي تقسيم العمل على أساس نوع الجنس بوصفه الأداة والسبيل اللازمين لتوصيل الخدمات.

(م) اتخاذ تدابير خاصة لكفالة عدم إغفال الحماية الاجتماعية للسكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع، بما في ذلك النساء والأطفال، وسائر الفئات الضعيفة والمستبعدة مثل السكان الأصليين والمعاقين. ويجب أن يكون برنامج الحماية الاجتماعي الشامل قائما بوضوح ضمن إطار حقوق الإنسان الأساسية.

الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

١٥ - لوحظ أنه تم تحقيق مكاسب كبيرة في تحقيق الهدف ٢. فقد تم خفض رسوم المدارس في العديد من البلدان، مما أتاح لبعض أفقر أطفال العالم إمكانية الالتحاق بالمدرسة. وتمكّن أربعون مليون طفل آخر من الالتحاق بالمدرسة خلال السنوات الثماني الماضية. ولئن كان العالم يملك المعارف والموارد اللازمة لكفالة حصول كل فرد على التعليم، فإن وتيرة التقدم لا تزال مع ذلك بطيئة للغاية، كما أن أهداف التعليم سوف لا تتحقق على أساس هذه المعدلات خلال فترة المائة سنة المقبلة، فضلا عن عام ٢٠١٥.

١٦ - والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية هي:

(أ) إن المرض وسوء التغذية، والتخطيط السئ والهياكل الأساسية الرديئة من العوائق التي تحول دون التعليم والتي يمكن أن تصبح في غالب الأحيان عقبات كأداء بالنسبة للعديد من الأطفال والشباب. ويؤثر تحقيق الأهداف الأخرى بصورة مباشرة في تحقيق أهداف التعليم.

(ب) في حين أنه من الضروري الاستثمار في التعليم الابتدائي، فإن من المهم أيضا الاستثمار في توسيع نطاق التعليم في ما بعد المرحلة الابتدائية، لا سيما بالنسبة للفتيات المراهقات. ويجب أن يصبح الانتقال إلى المدرسة الثانوية مسألة طبيعية وحتمية شأنها شأن الدخول إلى المرحلة الابتدائية. وللاستفادة من المكاسب المتحققة في التعليم خلال العقد الماضي، ينبغي للحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة أن تجعل الانتقال إلى المرحلة الثانوية من التعليم أولوية إنمائية رئيسية.

(ج) سوف لا يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يتمكن المراهقون من الانتقال بنجاح من المدرسة إلى العمل اللائق. ولذلك يجب تعزيز الفرص أمام المراهقين حتى يتمكنوا من الانتقال بنجاح إلى العمل بأجر. وينبغي أن يتضح للفتيات خصوصا الإمكانيات المتعلقة بمستقبلهن الاقتصادي في كل من الكتب التي يدرسون فيها والتوجيه الوظيفي الذي يتلقونه حتى يتشجعن على تعلم المهارات التي تناسب أكثر الفرص المتاحة في أسواق العمل.

الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٧ - تم التأكيد مرارا وتكرارا على أن النهوض بالمساواة بين الجنسين ليس مجرد جانب من جوانب الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها جانب أساسي في جميع الأهداف. فالمرأة تمثل ثلثي السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع، وأي محاولة تهدف إلى تخفيف حدة الفقر يجب أن تبحث مسألة التمييز بين الجنسين التي يقوم عليها الهدف ١. كذلك فإن العنف ضد المرأة يشكل عائقا يحول دون مشاركة المرأة في التنمية ويعوق قدرتها على ممارسة حقوق الإنسان.

١٨ - والأهداف الرئيسية المتعلقة بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية هي:

(أ) القيام فورا بتوسيع نطاق مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات إلى حد كبير - في جميع المستويات. وينبغي بوجه خاص تعجيل نسق الجهود الرامية إلى تشجيع المرأة على أن تصبح مسؤولا منتخبا، وتيسير ذلك.

(ب) معالجة العنف القائم على نوع الجنس، في سياق معالجة الأهداف الإنمائية للألفية، كما أوصى بذلك الأمين العام في دراسته المتعلقة بجميع أشكال العنف ضد المرأة A/61/122/Add.1 و Corr.1 الصادرة في عام ٢٠٠٦. وينبغي إدراج مكافحة العنف كغاية في جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية.

(ج) يمكن تحسين رصد التقدم المحرز في تمكين المرأة وجعله أكثر فعالية من خلال جعل عملية جمع البيانات المصنفة بحسب العمر والجنس عملية منظمة أكثر.

(د) وينبغي أن تدعم الوثيقة الختامية، آخذة في الاعتبار الولايات القائمة، التعجيل في إنشاء كيان موحد معني بالمساواة بين الجنسين. ويمكن لهذه الهيئة الجديدة التابعة للأمم المتحدة أن تقوم بدور حافز لتعجيل الإجراءات على الصعيد القطري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين الصحة للجميع على الصعيد العالمي

١٩ - أبرز المشتركون خلال كامل الجلسات، الصلات القوية بين الأهداف الثلاثة المتعلقة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية (٤ و ٥ و ٦)، وبقية الأهداف. وفي حين اعترف المشتركون بإحراز تقدم كبير في بعض الغايات ذات الصلة بالصحة، لاحظوا أن عوائق عديدة لا تزال قائمة أمام تحقيق الغايات المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥. وأشاروا بوجه خاص إلى النتائج المفزعة في مجال صحة الأم، وكذلك إلى خطر الانتكاسات الكبيرة في بقية

المجالات، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووفيات الأطفال. وإذا كان يجب إحراز مزيد من التقدم في الأهداف المتعلقة بالصحة ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة ومستقبلها.

٢٠ - والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالأهداف الثلاثة المتصلة بالصحة هي:

(أ) أشار المشتركون إلى النقص في العمال الصحيين وتوزيعهم غير العادل داخل البلدان بوصفه أحد العوائق الرئيسية أمام تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة. ولمعالجة هذه المشكلة، ينبغي أن تقيّم الحكومات نظمها الصحية؛ وتعزز القوة العاملة الصحية؛ وتدرب العاملين؛ وتكفل التوزيع العادل للموارد البشرية والمادية. وينبغي توفير التمويل الكامل لخطط الصحة الوطنية. وينبغي إنشاء آلية تمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة.

(ب) توفير المساعدة الإنمائية الدولية الإضافية للنهوض بالنظم الصحية الوطنية. وينبغي تقديم المزيد من الدعم الفني والعلمي المساعدة في مجال بناء القدرات.

(ج) لا تزال هناك عوائق عديدة تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية، لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة. وتشمل هذه العوائق رسوم الاستعمال؛ والرسوم غير الرسمية، وعدم كفاية النقل وارتفاع تكلفته، وتردي الاتصالات والمسافات البعيدة التي تفصل المرافق الصحية.

(د) إخضاع النظم الصحية لمساءلة المجتمعات المحلية، بما في ذلك أكثر الفئات حرمانا وتهميشا. وينبغي على الحكومات إنشاء آليات محاسبة للإبلاغ عن الخدمات الصحية ورصدها؛ وإصدار بيانات مفصّلة عن المعونة الحكومة والمعونة التي تقدمها الجهات المانحة لغرض المؤشرات الصحية ومؤشرات الأداء ذات الصلة، وتعزيز العلاقة بين العمال الصحيين والمجتمعات المحلية.

(هـ) مواصلة البحوث المتعلقة بالأدوية واللقاحات الابتكارية وتطويرها ودعمها. وينبغي بذل جهود أكبر من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين استعمال حقوق الملكية الفكرية لأغراض الابتكار والوصول إلى العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة الاعتراف بالطب والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية واحترامها.

(و) إتاحة خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية بأسعار ميسورة وتراعي الحساسيات الثقافية. وينبغي أن تشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية توفير وسائل منع الحمل، وخدمات رعاية الأمومة، والإجهاض الآمن، والوقاية، والتشخيص والإرشاد والعلاج. وينبغي تشجيع الثقافة الجنسية الشاملة بالنسبة للأطفال والشباب داخل المدرسة وخارجها.

(ز) وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مسألة صحية فحسب، فالوصول الشامل إلى خدمات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وعلاجها بتقديم الرعاية للمصابين ودعمهم شرط أساسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تمديد فترة هدف الوصول الشامل لخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية إلى غاية عام ٢٠١٥. وينبغي أن تدعم السياسات تحقيق الوصول الشامل بالنسبة لمعظم الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والفتيات، والشباب، ومتعاطي المخدرات بالحقن، والعمال الصحيين والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمهاجرين وغيرهم. وينبغي عدم تجريم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن تدعم الحكومات تدابير خاصة لمساندة المرأة والشباب الذين لا يزالون مصابين بشكل مفرط بفيروس نقص المناعة البشرية. وينبغي تشجيع التعبئة المجتمعية والمشاركة المباشرة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الجهات صاحبة المصلحة.

(ح) وقد قام الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا بدور هام من خلال نهجه الشامل في التنمية. ولذلك ينبغي تجديد الالتزام بـ ''التمويل الكامل'' للصندوق العالمي.

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفالة الاستدامة البيئية

٢١ - تم الاعتراف على نطاق واسع بأن الأهداف الإنمائية للألفية سوف لا تتحقق ما لم يحرز تقدم كبير في الهدف ٧. ولوحظ بوجه خاص أنه لم يُحرز تقدم في تحسين الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي المحسّنة، ذلك أنه يمكن تفادي وفاة مليوني طفل كل سنة إذا ما تحقق هذان الهدفان الأساسيان، كما يمكن تفادي ضياع ٤٤٣ مليون يوم دراسي وتفادي خسائر اقتصادية لا داعي لها تستنزف ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان.

٢٢ - ويمثل تغير المناخ عاملا هاما في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤثر التغيرات المناخية بصورة سلبية بالفعل في حياة السكان، وفي سبل عيشهم، لا سيما بالنسبة للمرأة الريفية، والسكان الأصليين وصغار المزارعين.

٢٣ - والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية هي:

(أ) تعزيز الدعم المقدم للخطط الوطنية الرامية إلى توفير المياه والمرافق الصحية للجميع، والتأكد من توزيع الموارد بطريقة شفافة، ووصول الخدمات إلى الفقراء والمهمشين.

وينبغي إدماج السياسات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية ضمن سياسات بقية القطاعات مثل الصحة والتعليم.

(ب) إعطاء الأولوية للاستثمار على نطاق واسع في الهياكل الأساسية المراعية للبيئة لمواجهة أزمة المناخ ولمواصلة تشجيع المزيد من سبل التنمية المستدامة. ويمكن أن يعزز استعمال الطاقة المتجددة، وأساليب البناء ووسائط النقل القائمة على معايير مراعاة البيئة من كفاءة الطاقة. ومقابل ذلك، يمكن أن يحفز ذلك العمالة في مجال البيئة والعمالة اللائقة في طائفة كبيرة من القطاعات.

(ج) توسيع الحكومات لنطاق التخفيف من حدة آثار تغير المناخ، والتكيف، والتمويل والتكنولوجيا في مواجهة تغير المناخ. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تحدد البلدان المتقدمة النمو أهدافا ملزمة لخفض الانبعاثات بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب عليها أيضا أن تدفع ''حصتها العادلة'' من تكاليف معالجة الآثار الناشئة عن تغير المناخ في البلدان النامية. وينبغي الحد من خطر تعرض فقراء المزارعين إلى تغير المناخ عن طريق الاستثمار في الزراعة المستدامة، وبرامج الري المحلية والاستخدام الأفضل للتنوع البيولوجي المحلي.

(د) يجب وقف الأنشطة المدمرة إيكولوجيا وإنشاء نظم إنذار مبكر بالكوارث الطبيعية.

(هـ) من المهم كفالة ومشاركة السكان الكاملة والفعالة، لا سيما السكان الأصليين في الآليات التنظيمية مع احترام مبدأ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة.

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٢٤ - دعا العديد من المشتركين إلى تحقيق إنجاز كبير في الشراكة العالمية من أجل التنمية، ويجب على الحكومات أن تلتزم بهذه المشاركة وتوسّع نطاق تعبئة الموارد لتمويل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وتوفر الحيز السياساتي والمالي الضروري لمنع حدوث المزيد من الانتكاسات في تحقيق الأهداف بسبب الصدمات العامة، وتعيد توجيه الاستراتيجيات الإنمائية نحو مسارات أكثر إنصافا واستدامة.

٢٥ - والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية هي:

(أ) تُلزِم البلدان المانحة نفسها بتحقيق الأهداف المؤقتة فيما بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥.

(ب) تعزيز الملكية الوطنية، وزيادة استخدام الدعم الميزني بوصفه النمط الرئيسي لتقديم المعونة إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر وبنظم المساءلة المحلية الجيدة.

(ج) تُلزِم جميع الدول الأعضاء نفسها بإجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري، وتخصيص الوفورات الناشئة عن ذلك كموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(د) إعطاء الدعم في حالات الطوارئ لغرض التصدي للأزمات المعاكسة للدورة الاقتصادية والتخفيف من آثارها، في شكل منح وليس قروضا، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا، وذلك لتفادي أزمة دين جديدة والمزيد من الانتكاسات في تحقيق الأهداف.

(هـ) ينبغي أن يكون إلغاء الديون (غير المحولة من المساعدة الإنمائية الرسمية) لصالح أشد البلدان فقرا جزءا من التصدي للأزمة. وينبغي مراجعة حسابات جميع الديون الجائرة وغير المشروعة وإلغاؤها. وينبغي إنشاء آلية عادلة وشفافة لمعالجة الديون لكفالة التحكيم القابل للتنفيذ والمنصف لإعادة هيكلة الديون السيادية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(و) فرض ضريبة على المعاملات المالية لغرض تعويض الخسائر التي يتكبدها دافعو الضرائب بسبب خطط الإنقاذ المالي، والمساعدة على تثبيت الأسواق المالية وتوليد مئات البلايين من الدولارات الضرورية في كل سنة لدعم البلدان النامية في انتقالها إلى مسارات إنمائية أكثر إنصافا واستدامة لتتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي رصد إدارة تخصيص هذه الأموال ضمن إطار تابع للأمم المتحدة.

(ز) ومكافحة هروب رؤوس الأموال، والتنافس الضريبي، والتهرب من دفع ضرائب الشركات والتسعير التحويلي، وتمكين البلدان النامية من تعبئة الموارد المحلية، ينبغي إنشاء لجنة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة معنية بالمسائل الضريبية، ويلي ذلك اعتماد اتفاق متعدد الأطراف بشأن التبادل التلقائي للمعلومات، ثم تبدأ الشركات عبر الوطنية في تقديم تقارير عن البلدان، كلا على حدة.

(ح) إنشاء نظام احتياطي عالمي جديد قائم على عملة احتياطية عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، فضلا عن عملات إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، مواصلة استكشاف إمكانات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، بما في ذلك عن طريق إجراء إصلاحات في مجالات تخصيص الموارد، ورسوم الفائدة، وتكوين سلات العملات، وقابلية التحويل والاستخدام.

(ط) دعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى تحقيق اللامركزية المالية وتمكين سكان الجنوب من ممارسة الرقابة على مساراتها الإنمائية، لا سيما من خلال مصارف التنمية الإقليمية وصناديق النقد البديلة والتعاون النقدي.

(ي) إصلاح عمل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وإنشاء مؤسسة (أو مؤسسات) إشراف مستقلة قائمة على المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتقدير والتنظيم الصارم – بما في ذلك تنازع المصالح.

(ك) الاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام أساليب إدارة رؤوس الأموال ليس فقط لغرض تفادي الأزمات، بل وكذلك لتوجيه الاستثمارات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية الأخرى.

(ل) إقامة تعاون دولي لإعادة تنظيم الأسواق المالية بهدف كبح المضاربة المالية عموما، والمضاربة في أسواق المواد الغذائية والسلع الأساسية بصورة خاصة.

(م) إعادة النظر في جدول أعمال الدوحة التجاري الحالي وجميع الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية القائمة، فضلا عن الاتفاقات الجاري التفاوض بشأنها، وذلك بهدف إزالة العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الانتكاسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب تحرير التجارة بشكل غير مناسب. وتأييد دعوة أقل البلدان نموا ''جني مبكر'' لثمار التدابير التجارية الانفرادية لصالح أقل البلدان نموا.

(ن) دعم اعتماد آليات لضمان الغذاء وسبل العيش في جميع الاتفاقات التجارية كأداة أساسية لتثبيت التقدم – دون أن تقدم البلدان النامية تنازلات مقابل ذلك.

(ص) دعم حق البلدان النامية في الاستخدام الكامل لآليات المرونة ضمن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للحصول على الأدوية الميسورة التكلفة.

(ع) الدعم الكامل للمقترح الداعي إلى إنشاء مجلس اقتصادي عالمي يكون محفلا شاملا للمداولات واتخاذ القرارات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية العالمية واتساق السياسات مع الأهداف الإنمائية؛ ودعوة الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة القضايا الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٣] لإعادة طرح هذا المقترح للنظر فيه بجدية.

---

(٣) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.